

تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر في ظل التحولات

Improving the investment climate in light of the transformations in Algeria

أ.د/ بلكعيبات مراد (*)

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر

mo.belkaibat@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2024-07-13 تاريخ القبول للنشر: 2024-09-21

ملخص:

عرف مناخ الإستثمار في الجزائر تطور ملحوظ مع بروز تحولات جديدة تمثلت أساسا في تعديل قانون الإستثمار سنة 2022 و صدور نصوصه التنظيمية ، تماشيا مع دستور سنة 2020 و مبدأ حرية الإستثمار و هذا بفرض الرقمنة و توسيع صلاحيات وكالة تطوير الإستثمار وتسميتها الجديدة بالوكالة الجزائرية لاعطاءها بُعدا عالميا وتعزيز الضمانات الإدارية .

الكلمات المفتاحية: الدولة المضيفة، حرية الإستثمار، الرقمنة، تحفيز الإستثمار، الوكالة الجزائرية .

Abstract:

The investment climate in Algeria has witnessed a remarkable development with the emergence of new transformations represented mainly in the amendment of the Investment Law in 2022 and the issuance of its regulatory texts, in line with the 2020 Constitution and the principle of freedom of investment, by imposing digitization and expanding the powers of the Investment Development Agency and its new name, the Algerian Agency, to give it a global dimension and strengthen administrative guarantees.

Keywords: Host country, freedom of investment, digitization, investment incentives, Algerian Agency.

مقدمة

عرفت الجزائر عهد جديد منذ سنة 2019 وتحولات جديدة ، التي مست أساسا ميادين متعددة من بينها مجال الاقتصاد والحوكمة ومواكبة الرقمنة ، حيث كرست نظام إقتصاد السوق، مع بقاءها على الطابع الإقتصادي وتخلي عن كل تدخلها في الحياة الإقتصادية بهدف تشجيع المبادرة الخاصة و التقليل من ميزانية الدولة التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية ، مع ترشيد النفقات العمومية وترشيد الإستيراد و العمل على تحفيز الإستثمار.

من بين هذه التحولات صدور دستور جديد في أول نوفمبر 2020 الذي كرس حرية الإستثمار والتجارة والمقاولات في مادته رقم 61 ، وترقية المجتمع المدني وتشجيع المبادرات وإعتمدت الدولة الجزائرية في مخططها الحكومي تطبيق الرقمنة وجوبا على المؤسسات والمواطنين ، مما يحتم على الفاعلين التحول الرقمي من التعامل التقليدي إلى التعامل الإلكتروني لما يوفره هذا التعامل من سرعة ودقة وإنصاف وتخفيف للأعباء ، مما سمح بإنشاء العديد من المنصات الرقمية في كل قطاع حكومي ومن بينها إنشاء المنصة الرقمية في قطاع الإستثمار .

والحقيقة أن كانت فيه إرادة حقيقية لسلطات العمومية منذ تسعينات القرن الماضي في اعتماد المنصات الرقمية لكن سارت باحتشام ، إلا أن جائحة كورونا عجلت بتطبيقها في إطار تدابير وبروتوكول الوقاية من إنتشار كوفيد كورونا سنة 2020 .

تسمح الحوافز والضمانات المنصوص عليها في قانون الإستثمار بجذب مشاريع الإستثمار وتدفق رؤوس الأموال بجميع أشكالها بهدف خلق مناصب شغل والحفاظ عليها و جلب التكنولوجيا ، لكن قد تعترض معوقات أو صعوبات على المستثمر خاصة فيما تعلق بالعقار الإقتصادي والتي لا نجدها إلا عند الدولة التي تملك المساحات الكافية والشاسعة، مما تتطلب الأمر الى تدخل الدولة وهنا يقع الإستثناء على عدم تدخل الدولة في ظل مفهوم الحرية الإقتصادية في تصور خاص ، لذلك نصف طبيعة الدولة في قانون الإستثمار بالدولة المرافقة ، وهذا ما تجسد في قانون الإستثمار لسنة 2022 من خلال تكليف الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار بدور المرافق للمستثمر.

تلك الحوافز لا تنظم نشاط المستثمر بقدر من تمنح له تحفييزات وضمانات لنجاح مشروعه مع إبداء نيته والجدية ، مع إحترام المستثمر لقوانين الدولة المضيفة ولم يمكن تطبيق الحوافز والضمانات دون مناخ إستثماري جذاب ويتعايش مع مبدأ حرية الإستثمار، و

نصوص قانون الإستثمار تمنح حوافز و ضمانات و تحيل المستثمر إلى خضوعه إلى القانون مهما كان شكله لاسيما حماية البيئة و النشاطات المقننة .

نقول أن رأسمال المستثمر جبان فهو لا يغامر في مناخ إستثماري سيئ و متدهور تتمثل ظروف هذا المناخ في البيروقراطية و الفساد و الجرائم و العنف و الإرهاب و عدم الثقة و التخلف و الحرب و تدهور الوضع الأمني ، و إستبداد الحكم.... الخ ، بل يسعى المستثمر إلى العمل مع دولة مضيفة في جوهاديء و منصف و استعمال الرقمنة بشكل مرن و فعال و إدارة راشدة تتفاعل مع المستثمر و الذي يعيش ديمقراطية تشاركية ، و هذا ما قطعت فيه الجزائر أشواط كبيرة .

ترجع أهمية المناخ الإستثماري الجيد إلى زرع الثقة في المستثمر و إزالة مخاوفه و ترده و زيادة الأمان من مخاطر الإستثمار و خاصة تدفق الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها ، و هنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، و مواجهة التغيرات العالمية ، و التكتلات الإقتصادية الدولية ، و ظاهرة العولمة و ما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة.

الإشكالية المطروحة : كيف نجعل من مناخ الإستثمار يساعد على إستقطاب المستثمرين و تلبية رغباتهم و زيادة عدد المشاريع ؟

قسمت البحث إلى مبحثين المبحث الأول يتناول مفهوم مناخ الإستثمار و المبحث الثاني يتطرق إلى العوامل المساعدة على مناخ إستثماري جيد .

المبحث الأول: مفهوم مناخ الإستثمار

إن مفهوم المناخ الإستثماري يمكن أن ينظر إليه على أنه يتمثل في ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة و المجتمع (بما يحتويه من أفراد و منظمات و قطاعات مختلفة) و المتغيرات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و القانونية و التشريعية و الثقافية و الطبيعية ، هذا بالإضافة إلى العناصر الأساسية المكونة له ، و مقومات نجاحه التي تعمل من خلال مجموعة القوانين و سياسات و المؤسسات الإقتصادية المؤثرة في ثقة المستثمر و الجاذبية له بأقل مخاطرو على عائد محقق. كما أن المناخ الإستثماري هو محصلة إدارة جيدة للإقتصاد القومي ، بإستخدام أدوات السياسة الإقتصادية بهدف زيادة معدلات السياسة الإقتصادية (خاصة المالية و التقديرية) بهدف زيادة معدلات النمو الإقتصادية و إطلاق قدراته التنافسية محليا و عالميا (الطعني، 2009، صفحة 18).

مما لاشك فيه أن أي تقدم المستثمر لأي مشروع فهو يسعى إلى تحقيق الربح وخلق ثروة وعلى توظيف رؤوس الأموال النقدية والعينية، مما يتطلب دراسة جدوى المشروع من أجل نجاحه، ومن بين ذلك دراسة مناخ الإستثمار الخالي من المعوقات خاصة الجوهرية منها. تعني جدوى المشروع دراسة المشروع من كل جوانبه الشخصية والإقتصادية والمالية والإجتماعية والنفسية والأمنية كقرب المواد الأولية، وفرة اليد العاملة، سلم إجتماعي، إدارة إلكترونية، إدارة راشدة، توفر الضروريات الأساسية من كهرباء وماء وتدفق جيد للأنترنيت، بنية تحتية جذابة كطرق سريعة والمزدوجة، أنفاق، ميٹرو، قطار، مطارات دولية جوية، موانئ بحرية، عدالة قوية وهياكل قضائية، ذوق المستهلك وعرض و طلبات المجتمع للمنتوج في البلد المضيف على السلع المراد الاستثمار فيها أو الخدمة، هذه الجدوى تسمح للمستثمر بالتشجيع والتقدم إلى الإدارات العمومية المختصة لطلب إنجاز مشروع إستثماري في إطار قانون الإستثمار.

كما تعرف الجزائر تحديات متنوعة ذات الصلة بمؤشرات حجم الأعمال التي تتمثل في التحديات الأمنية وما يحدث في بعض البلدان العربية ودول الجوار من نزاعات مسلحة والعنف والجرائم، والأمن في ممتلكاتهم وأرواحهم أهم شيء للإنسان والمستثمر، كما قال الله تعالى: "إيلف في قريش إلا فيهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وامانهم من خوف" وعليه فإن الأمن والأمان عاملان أساسيان لتقدم الإنسان وجرأته على ممارسة أعماله في طمأنينة، والقانون الدولي الإنساني أو ما يسمى بقانون الحرب أو قانون حقوق الإنسان أثناء الحرب منها إتفاقية جنيف لسنة 1949، حيث حقوق الإنسان تطور كثيرا في جيلها الجديد وهما التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة أو الفقر، وظهرت بناء على هذا الجيل الجديد أنواع من الأمن نذكر منهم: الأمن الإقتصادي والأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن القانوني، والأمن القضائي والأمن التعاقدية والأمن العقاري.

كما تواجه الجزائر تحديات اقتصادية مع تقلبات أسعار المحروقات، وتقلبات الأسعار وهيمنة قطاع المحروقات على إيرادات البلاد، حيث أن الدولة الجزائرية تعتمد بشكل شبه كلي على مداخيل المحروقات وهذا التحدي التي تصبو إليه الجزائر بالتقليل من هيمنة قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاديات خاصة الفلاحة والسياحة والصناعة والاتصالات السلكية ولا سلكية وحرف البناء والاشغال العمومية ونشاط الاعلام الآلي والنقل، كما نجد تحديات اجتماعية تمثلت في المحافظة على الطابع الاجتماعي لدولة وتمثل أساسا في الحفاظ على القدرة الشرائية ودعم أسعار منتجات واسعة الاستهلاك وتكريس ديمقراطية التعليم والعلاج المجاني

نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تعريف مناخ الإستثمار

تعني بمناخ الإستثمار تلك الأوضاع المتوفرة والبيئة الاستثمارية في البلد المضيف أو المستقبلية للمشاريع الإستثمارية من حيث إراداتها السياسية والترسانة القانونية التي تخص قطاع الإستثمار وعصرنة الإدارة العمومية من رقمنة ورشادة وإستقلالية السلطة القضائية وتوفر الموارد والمواد الأولية وتوفر بنية تحتية ومنشآت قاعدية.

تلك البيئة ما تحمليه من مؤشرات وأرقام وحقائق من المشاهد الإجتماعية والسياسية والوضع الإقتصادي الصعب جراء إنخفاض أسعار المحروقات على الرغم من تطمينات السلطات العمومية على أن الجزائر تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي عن طريق خلق فضاءات إقتصادية واسعة كمصانع التركيب ومساحات فلاحية كبيرة في مواد القمح والشعير وتربية الأبقار، وتشجيع إنشاء مصانع للمواد واسعة الإستهلاك.

تسعى السلطات العمومية العليا إلى ترشيد النفقات العمومية وتشجيع الإنتاج الوطني والسعي نحو التقليل من الإعتماد على إيرادات المحروقات وإيرادات الجباية.

نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: التعريف القانوني

نعرف المناخ الإستثماري هو توفير الظروف والأوضاع وجميع الأدوات العصرية والآليات القانونية والتقنية والتي تدفع بالمشروع الإستثماري نحو التقدم وبذلك نجاحه وهذا بتحقيق الأرباح وإزالة العقبات التي تعترض المستثمر وتحول دون إنجازه للمشروع.

الفرع الثاني: التعريف الإقتصادي

يعبر مناخ الاستثمار عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويجب التأكيد هنا على أن السلامة قبل الريح مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل زمان ومكان (حربي محمد موسى عريقات).

يمكن القول أن المناخ الإستثماري عند آدم سميث هو ذلك المناخ الذي يسمح بنمو التجارة الحرة ونمو رأس المال (التراكم الرأسمالي)، فالتجارة الحرة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وهذه الزيادة في الإنتاجية تعمل على زيادة الأنشطة الإنتاجية (الطعني، 2009).

المطلب الثاني: أثر مناخ الإستثمار

يقبلون المستثمرين على عملية الإستثمار عندما يتوقعون أن ذلك يعود عليهم بالربح، أي عندما يكون العائد من الإستثمار أكبر من التكاليف، هذه الفكرة البسيطة تنطوي على ثلاثة عناصر أساسية لفهم موضوع الإستثمار هي: العائد، الكلفة، والتوقعات (دياب، 2014).

نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتين:

الفرع الأول: الآثار الايجابية

تكمن الآثار الإيجابية لمناخ الاستثمار على المستثمر على النحو الآتي:

_ تستمد حرية الإستثمار من الحرية الإقتصادية بما لا يتنافى مع القوانين.

_ مناخ الإستثمار جيد يعني إستقطاب المستثمرين.

_ كلما كان مناخ الإستثمار جيد كلما إرتفع حجم المشاريع الإستثمارية.

_ مناخ الإستثمار هو المؤشر الذي يعتمد عليه في مدى زيادة أو قلة المشاريع الإستثمارية

والعامل الأول قبل منح التحفيزات والضمانات.

_ يسمح مناخ الإستثمار الجذاب بزيادة اليد العاملة وتكوينها وإمتصاص البطالة.

_ السعي لإستقطاب المستثمرين عبر وسائل الإتصال وهياكل الإستقبال المخصصة من بينها

المنصات الرقمية للوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار ومواقعها الإلكترونية وكذا موقع الوزارة

المكلفة بالإستثمار ومختلف الوزارات القطاعية المتخصصة حسب النشاط، ومن خلال مواقع

التواصل الإجتماعي.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

تتمثل الآثار السلبية لمناخ الإستثمار على النحو الآتي:

_ كلما كان مناخ الإستثمار متدهور كلما تدهورت معه نسبة كمية المشاريع الإستثمارية

وعزوف المستثمرين أو هروبهم إلى بلدان مضيضة أفضل.

_ ضعف المستثمرين على المشاريع الإستثمارية يكرس أعباء الدولة وزيادة الإستيراد مما

يؤدي إلى نزيف للعملة الصعبة ونفقات الخزينة العمومية.

_ تفاقم آفة البطالة.

_ قلة مداخل الموارد المالية للخزينة العمومية.

_ تراجع النمو الإقتصادي.

_ تفاقم الأزمات الإجتماعية وتنامي أشكال الجريمة.

_ زيادة أعباء الدولة في التكفل بالطبقات الإجتماعية الهشة.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية إلى المضي قدما بتحفيز الإستثمار وتجسد ذلك من خلال تعديل قانون الاستثمار سنة 2022 وإصدار نصوصه التنظيمية وإزالة معوقات الاستثمار من تسجيل عبر المنصة الرقمية وتوسيع صلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والتي أضيف لها مرافقة المستثمر وتغييرت التسمية من الوكالة الوطنية إلى الوكالة الجزائرية حتى يترك في نفسية المستثمر أن الوكالة في خدمة جميع المستثمر وليست وكالة وطنية في خدمة المستثمر الوطني وليست في خدمة المستثمر العمومي دون المستثمر الخاص، إضافة إلى عالمية مبدأ تحفيز الاستثمار والوكالة مفتوحة على مصراعيه إلى جميع بلدان العالم ذات علاقة مع الجزائر، من جهة أخرى يسمح للوكالة بفتح فروع لها عبر بلدان العالم .

تعتمد الجزائر على ذلك على إيرادات المحروقات يهمن على الإقتصاد الوطني بالأغلبية الساحقة مما يشكل عيبا وخاصة أن الإيرادات رهينة تهاوي أسعارها ومن جهة أخرى تسعى الدولة إلى جعل الإقتصاد متنوع وهو التحدي الإقتصادي إلى جانب تحدي الحفاظ على الدولة الإجتماعية والتحدي الأمني وما نلاحظه من بؤر التوثر في دول الجوار، وتحديات مكافحة البيروقراطية وإرساء معالم الإدارة الراشدة والتحول الرقمي.

نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: قراءة في المشهد الاستثماري

يشهد قانون الإستثمار قفزة نوعية نحو إرساء معالم حرية الإستثمار والتفاعل مع متطلبات الوقت الراهن وطموحات ورغبات المستثمرين بجميع أشكالهم وصورهم، لكن تبقى النقائص موجودة والثغرات القانونية.

أولا: قانون الاستثمار الجديد

تم تعديل قانون الإستثمار في سنة 2022 بعد صدور القانون السابق سنة 2016 في ظل تحولات جديدة التي عرفتها الجزائر وبلدان العالم، والوقوف على أهم المعوقات والثغرات الموجودة في القانون كإنشاء المنصة الرقمية وتوسيع صلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار لتضاف إليها تسيير تلك المنصة الرقمية ومرافقة المستثمر وإبرام اتفاقيات شراكة مع الخارج للدفع من عجلة الحياة الإستثمارية.

والحقيقة أن هذا القانون نص مجددا ليوأكب الدستور الجديد الصادر في نوفمبر 2020 وإزالة الأساليب السلبية وأن ليست القوانين التي تغير المناخ الإستثمار بل ذهنية المورد البشري في

الإدارات العمومية وانعدام البيروقراطية (حكم الإدارة) وتطبيق الرقمنة والإبتعاد عن الفساد وجور التسيير وثقل النظام البنكي ومرافقة المستثمر.

تعني مُرافقة المستثمر بأن ترافق أجهزة الدولة وتحديدًا الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار والشباك الوحيد الموجود داخلها المستثمر من فكرته المشروع الإستثماري وتسجيله عبر المنصة والمسجل في مدونة المشاريع الإستثمارية لدى الوكالة ثم منحه المزايا إلى تطبيق المشروع على أرض الميدان، وتذليل الصعوبات وإزالة العراقيل التي من شأنها تعطل المشروع أو توقف مسيرته وهي نفس الوقت مساعدته على نمو المشروع بصفة عادية وحسنة وإدخال التقنيات والتكنولوجيا فيه، وتشجيع تبادل الخبرات والتجارب.

هذا المصطلح-مرافقة-يراد منه تدخل من نوع خاص في المساعدة توفير الإمكانيات اللوجستكية والعلاقات المهنية و التكنولوجيا، ولا تبقى الدولة مكتوفة الأيدي، بتعبير آخر لا تكون الدولة متدخلة ولا تكون الدولة حارسة، لأن كثير من المرات يحتاج المستثمر أو المتعامل الإقتصادي عموما الدولة كضابط وحامية والتي تملك الإمكانيات التي تتوفر عند الخواص رغم تبني إقتصاد السوق كالأموال العقارية الخاصة التابعة لدولة ومنح الإمتياز عليها لفائدة المستثمر بجميع أشكاله (عام أو خاص، وطني أو أجنبي، طبيعي أو معنوي، مقيم وغير مقيم).

كما تم إلغاء قاعدة 49%-51% في المشروع الإستثماري في الإستثمارات الأجنبية مع المساهمات الوطنية والإبقاء فقط على أربعة قطاع إستراتيجية: (21_145، 2021)

_الصناعة العسكرية

_النقل الجوي

_النقل البحري

_الصناعة الصيدلانية.

ثانيا: إنجازات في البنية التحتية

تتكون الجزائر من شبكة هامة من الطرقات والأنفاق والجسور متعددة وعبر نقاط مختلفة ووسائل النقل ميترو الجزائر وترامواي عبر مختلف الولايات وبالطرق أو بالسكك الحديدية لاسيما مشروع محطة بوقزول الجهوية الذي تمثل شريان النقل من الجزائر العاصمة إلى ولايات الجنوب مرورا بالطريق الوطني رقم واحد وشرقا وغربا أو النقل البحري على طول 1200 كلم أو خطوط النقل الجوي في عشرات المطارات عبر الوطن منها الخطوط المحلية وخطوط جديدة نحو عواصم عالمية.

يمكن القول أن بفضل المشاريع الهامة تمثل قفزة نوعية في تحقيق التنمية الشاملة وتنفيذ خطط الحكومة، وإنهاء معاناة المواطن الجزائري في مجالات: النقل والتجارة والخدمات والصحة العمومية والتعليم والتكوين. حيث قطعت الجزائر أشواط كبيرة في تنمية المجتمع، من خلال محطات النقل بمختلف أنواعها والمنشآت الفنية كجسور وأنفاق الطريق الوطني رقم واحد الرابط بين ولاية المدية وولاية البليدة مع طريق سريع يمتد من ولاية الجلفة إلى الجزائر العاصمة .

لا ننسى الحدود البرية التي تمارس فيها التبادل التجاري نقد أو مقايضة مع دول الجوار ومعابر نحو تونس ومعبر نحو ليبيا ومعبر نحو موريتانيا ومعبر نحو مالي ومعبر نحو النيجر. كما أنشئت الحكومة محطات تصفية مياه البحر بهدف تعزيز الأمن المائي وتوفير حاجة المواطن للمياه.

ثالثا: الديمقراطية التشاركية

قطعت الجزائر أشواط كبيرة في إنتهاج الديمقراطية التشاركية تمثل أساسا في لقاء الثلاثية (الحكومة، أرباب العمل، نقابات العمال) وأهم المحطات في ذلك سنوات: 1989، 2012، 2019 ، وهذا بإشراك جميع الفاعلين في مجال الإستثمار لتشاور والتباحث حول السبل التي تمكن من إستقطاب و جذب المستثمرين والتقليل من المعوقات التي تعترضهم، حيث أقر القانون بإنشاء جمعيات ذات طابع نقابي أو إجتماعي لدفاع على مصالحهم أمام السلطات العمومية المختصة وفتح قنوات الحوار بين مختلف الفواعل .

يمكن إعتبار الديمقراطية التشاركية نوعا من أنواع الديمقراطية عموما وهي ديمقراطية شعبية ذلك أن الشعب هو مصدر السلطة وهو من يقرر ممثليه عبر الانتخابات حرة ونزيهة، إنما حتى نصوب أكثر معنى مصطلح التشاركية فاننا نعبر عليها بالديمقراطية المجتمعية المدنية لان ممثلي المجتمع المدني هم ممثلي الشعب، الذين تتوفر فيهم الصفة والمصلحة والحكمة والإختصاص والأهلية ومن بين هؤلاء نجد: الشخصيات والكفاءات والخبراء، الجمعيات والنقابات، الذين يقومون بدور صوت المستثمر والتوعوية والتحسيس وطرح انشغالات و نقائص القانون وسلبيات الإدارات العمومية من تجاوز و ثقل و تخلف و إساءة .

الفرع الثاني: آراء هيئات دولية بخصوص مناخ الاستثمار في الجزائر

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي تقودها السيدة جنيفيف فيريديه بزيارة إلى الجزائر العاصمة بين 6 و-21 نوفمبر لإجراء مشاورات المادة الرابعة مع السلطات الجزائرية. وفي ختام

البعثة، أدلت السيدة فيردييه بالبيان التالي: (News/Articles/////pr22396-algeria-imf-staff-:completes-2022-article-iv-mission-to-algeria، 2022) "يساعد ارتفاع أسعار المحروقات على تعزيز تعافي الاقتصاد الجزائري بعد صدمة جائحة كوفيد. وقد أدت الإيرادات الاستثنائية للمحروقات إلى تخفيف الضغوط على الحساب الجاري لميزان المدفوعات والمالية العامة. من المتوقع أن يسجل رصيد الحساب الجاري في 2022 أول فائض له منذ 2013، وقد ارتفعت الاحتياطيات الدولية إلى 53.5 مليار دولار أمريكي في أيلول مقارنة مع 46.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021. كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الصادرات خارج المحروقات في هذا التحسن. ومن المتوقع تحقيق فائض في حساب المالية العامة في عام 2022 بفضل ارتفاع الإيرادات وانخفاض الإنفاق مقارنة بالتوقعات. ومن المتوقع أيضا أن يستمر التعافي من صدمة جائحة كوفيد، مع تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات إلى 3,2% في عام 2022، مقارنة مع 2,1% في عام 2021. وسيمثل ذلك تعافياً للإنتاج المحلي من معظم الخسائر الناتجة عن صدمة الجائحة، على الرغم من أن استمرار آثار صدمة الجائحة على أسواق العمل وعلى النمو لا يزال يشكل خطراً في المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 2,9% في 2023.

"وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، تسارعت وتيرة التضخم إلى حد كبير وهو مصدر قلق كبير. فقد بلغ معدل التضخم السنوي المتوسط حوالي 9,4% في الأشهر الأخيرة، وهو مستوى لم يسجل على مدار 25 عاما. وقد اتخذ البنك المركزي إجراءات للسيطرة على التضخم، ولكن السياسة النقدية لا تزال تيسيرية.

"وتبدو آفاق الاقتصاد الجزائري جيدة على المدى القريب، لكنها تعتمد إلى حد كبير على أسعار المحروقات. ومن المتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضا طفيفا في عام 2023 حيث أن ارتفاع عائدات النفط والغاز سيعوض الانتعاش في الواردات. ومن المتوقع أن يتسارع النمو وأن يتباطأ متوسط التضخم لكنه سيظل أعلى من 8% وسط تيسير سياسة المالية العامة.

"وترى البعثة أن استمرار الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات والزيادة الكبيرة في الانفاق العام المتوقع لعام 2023 يؤديان إلى مخاطر ملحوظة على المالية العامة وسط تقلب أسعار المواد الأولية، ودرجة استثنائية من عدم اليقين على مستوى العالم. وفي هذا السياق، برأي البعثة، هناك حاجة للعمل على تقويم أوضاع المالية العامة بشكل متوازن للحد من الضغوط التضخمية، وإعادة بناء الحيز المتاحة أمام السياسات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في مستوى الدين الحكومي. ويمكن أن يؤدي وضع إطار مالي متوسط الأمد إلى توفير الإرشاد اللازم لجهود

الضبط المالي، والحد من مساهمة السياسات لتقلبات الدورة الاقتصادية، وحماية الإنفاق ذي الأولوية. وينبغي تطبيق تدابير موجهة لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض.

"وترحب البعثة بالتقدم المحقق على صعيد إصلاحات المالية، ولا سيما في مجالي الضرائب وإدارة المالية العامة. وتوصي بمزيد من التكامل بين خطط الإنفاق واستراتيجية التمويل الحكومية في إطار عملية إعداد الميزانية، كما بتنوع مصادر التمويل للسماح بتنفيذ الضبط المالي تدريجيا.

"وبالتوازي مع ذلك، توصي البعثة بضرورة تشديد السياسة النقدية للسيطرة على التضخم. فبرأي البعثة، تدعو مخاطر تَرْسُخ معدل تضخم مرتفع إلى ذلك. تعد المراجعة المرتقبة لقانون النقد والقرض فرصة مناسبة لتقوية إطار حوكمة بنك الجزائر المركزي وتعزيز استقلاله. وفي هذا الصدد، ترحب البعثة بالتزام الحكومة بعدم اللجوء إلى التمويل النقدي.

"وقد صمد النظام المصرفي في مواجهة الصدمات المتكررة في السنوات الأخيرة، ولكن يتعين الانتباه إلى سلامته المالية. فإن ازدياد الروابط بين الميزانيات العمومية للحكومة والمؤسسات العمومية والبنوك العامة يمكنه أن يزيد المخاطر على الاستقرار المالي واستدامة الدين العام مما يدعو إلى إصلاحات واسعة النطاق في القطاع المالي لتدعيم نماذج الحوكمة والأعمال في البنوك العامة، وتعزيز القدرات الرقابية، وإطلاق الإقراض للقطاع الخاص، ودعم الشمول المالي. وترحب البعثة بإنهاء التدابير الرقابية التيسيرية المتخذة في بداية الجائحة وفق الجدول الزمني الموضوع لها.

"وتتفق البعثة مع السلطات في أن استمرار الجهود لإصلاح مناخ الأعمال قد تساعد على الانتقال إلى نموذج للنمو أكثر شمولاً وتنوعاً وتحفيز خلق الوظائف. ومن شأن قانون الاستثمار الجديد والمراسيم المصاحبة له أن تتيح بيئة أكثر ملائمة للاستثمار الخاص، بينما يمكن للخطط الرامية إلى خلق إطار تشريعي جديد للاستثمار في الطاقة المتجددة أن تؤدي أيضاً إلى المساهمة في الانتقال إلى نموذج إقتصادي يسمح بتخفيض إستعمال الكربون. وتشيد البعثة بخطط السلطات لتحسين جودة البيانات الإحصائية وتوافرها وتدعو إلى إعطاء أولوية للإجراءات في هذا المجال من أجل إتاحة معلومات أفضل لإرشاد السياسات وقرارات القطاع الخاص

يقول تقرير صادر عن البنك الدولي: ستحتاج الجزائر، شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً لزيادة فرص العمل، وهو أمر غاية في الأهمية بالنظر لتزايد نسبة الشباب بين سكانها. ومنذ عام 2020، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، من خلال إصدار قانون جديد

للهيدروكربونات، ورفع القيود جزئياً على الملكية الأجنبية للشركات المحلية، واعتماد قانون جديد للاستثمار، والعمل على إصدار قانون جديد للمال والائتمان، وكذلك قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي الوقت نفسه، جعلت خطة العمل الحكومية في سبتمبر/أيلول 2021 التحول إلى نموذج النمو وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص أولوية تنموية، لاسيما من خلال ترشيد الإنفاق العام، وخفض الواردات، وتعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية، وإدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال، بما في ذلك إصلاح البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولة. (www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview، بلا تاريخ)

في كلمة ألقاها خلال أشغال لقاء الحكومة بالولاية الذي أشرف على إفتتاحه رئيس الجمهورية السيد: عبد المجيد تبون بقصر الأمم، تحت شعار "التنمية المحلية: تقييم وآفاق أشاد وزير الفلاحة والتنمية الريفية بنتائج التقرير الأخير لمنتدى الإقتصادي العالمي دافوس، الذي صدر في 17 يناير 2023، والذي أكد فيه المنتدى تصنيف الجزائر من بين البلدان الرائدة في العالم في مجال الأمن الغذائي عن طريق إنتاجها الوطني. (www.aps.dz/ar/economie، بلا تاريخ)

يمكن القول أن الجزائر تتقدم بخطى ثابتة في مجال الأمن الغذائي إلا أن التحدي نحو توسيع الإستثمارات خارج قطاع المحروقات يتطلب جهود الجميع والمضي قدماً نحو الأمن التغذوي وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

المبحث الثاني: العوامل المساعدة على مناخ إستثماري جيد

تكمن أهمية مناخ الإستثمار لكونه الأرضية التي يستند إليها المستثمر من خلال المعطيات والحلول الناجمة للمسار الذي يقوم به المستثمر من التسجيل عبر المنصة الرقمية إلى التسويق بما يحمل في طياته من إنجاز المشاريع الإستثمارية بعد دراسة جدوى المشروع والإمكانيات المتاحة وفرص الإستثمار وما توفره الدولة من هياكل وقوانين وإستقرار وبنية تحتية، بشكل جيد ويساعد الأطراف على السير الحسن وتحقيق ثروة.

حيث أن الجزائر تواجه تحديات متعددة، كتحديات إقتصادية للحد من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات ونجد تقدم ملحوظ في إيرادات سنة 2022 خارج قطاع المحروقات (07 ملايين دولار) على الأقل وكان التحدي نحو (10 ملايين دولار) ولأن الإقتصاد الجزائري يحقق إيرادات من المحروقات تفوق 93% وتحديات إجتماعية وهي السياسة الإجتماعية المتبعة وتقلبات الأسعار مع جائحة كورونا وارتفاع الأسعار في السوق الدولية ومختلف الأزمات الدولية والحفاظ على الدولة الإجتماعية.

نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: العامل السياسي والإداري

ترتبط العوامل السياسية بالعوامل الإدارية، وإن كانت العوامل الأولى تهيمن على العوامل الثانية إلا أن تكملان بعضهما وتنسجم مع الظروف والأوضاع المحيطة.

نقسم العاملين إلى فكرتين في الفرعين الآتين:

الفرع الأول: العامل السياسي

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في مدى ملائمة المناخ السياسي الإستثماري بالدولة، حيث إن عدم توافر الإستقرار السياسي يؤدي إلى إنخفاض معدلات الإدخار وبالتالي إنخفاض معدلات الإستثمار، وهنا يفقد المستثمر الثقة في إستقرار الحكومة ومن ثم هجرة رأس المال مما ينتج عنه عدم الإستقرار الإقتصادي (الطعني، 2009).

فمن خلال الواقع السياسي العام في الدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تنعم بالاستقرار السياسي مما يعتبر دعامة قوية لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولا عربية أخرى ما زالت تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار عندهم ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج (عريقات).

الفرع الثاني: العامل الإداري

تسعى السلطات العمومية أن تجعل الإدارة العمومية عامل مساعد ومحفز للمستثمرين من خلال جعل اليات ادارية مختصة مثل: الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار، وفرض الرقمنة في التعاملات الإدارية، بإحداث المنصة الرقمية لتسجيل، بالرغم من ثقل النظام الإداري لاسيما طول الرد وإجراءات منح الامتياز الطويلة.

عزز المشرع الجزائري من صلاحيات الوكالة إلى مُرافقة المستثمر وتسيير المنصة الرقمية، وغير التسمية كما سبق ذكره (09_16)، نصت المادة 18 من قانون الإستثمار على أنه: "تدعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 6 التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر 03_01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، من الآن فصاعداً الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتدعى في صلب هذا النص الوكالة".

وتكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي (18_22)

-ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج. وجاذبية الجزائر بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج.

-إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم.

ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر.

- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها.
- مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره.
- تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون.
- متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.
- وتنشأ لدى الوكالة الشبابيك الوحيدة الآتية:
 - _الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.
 - _الشبابيك الوحيد للامركزية.
- تحصل الوكالة إتابة بعنوان معالجة ملفات الاستثمار.
- يحدد تنظيم الوكالة وسيرها وكذا مبلغ وكيفية تحصيل الإتاوة عن طريق التنظيم." حيث جعلت من الشباك الوحيد لا مركزي الى نوعين شباك وحيد لا مركزي للاستثمارات المحلية وشباك وحيد لامركزي للاستثمارات ذات بعد وطني.
- والحكمة من تغيير تسمية الوكالة لجعلها أكثر انفتاحا على دول العالم وإزالة أي شكل من أشكال التمييز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، حتى يعتقد هذا الأخير أن الوكالة في خدمة المستثمر الوطني.
- كما أحدث المشرع إجراء جديدا يضاف إلى التسهيلات الإدارية وهي هيئة جديدة تسمى لجنة الطعون على مستوى رئاسة الجمهورية عملا بنص الفقرة الأولى من المادة 11 من قانون الإستثمار على أنه: "تنشأ لدى رئاسة الجمهورية لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار تدعى في صلب النص اللجنة " تكلف بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرون." (22_18)
- المطلب الثاني: العامل القانوني والقضائي**
- تجسد حرية الإستثمار من خلال النص الدستوري صراحة على حرية الصناعة حيث نصت المادة 61 من الدستور على أنه: " حرية التجارة والإستثمار والمقاوله مضمونة وتمارس في إطار القانون" (2020).
- ولو أن النص ضيق من النشاط إلى المقاوله والتجارة وأغفل الخدمات والفلاحة لهذا فهذه المادة تنقصها تعديل لتصبح الحرية الاقتصادية وحرية الاستثمار.
- نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين

الفرع الأول: العامل القانوني

رسخ قانون الإستثمار الصادر سنة 2022 حرية الإستثمار والشفافية والمساواة بين المستثمرين في المادة الثالثة منه من خلال تعريفهما على أنه: "حرية الإستثمار: كل شخص طبيعي أو معنوي وطنيا كان أو أجنبي، مقيم أو غير مقيم، يرغب في الإستثمار، هو حر في إختيار إستثماره وذلك في ظل إحترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات." يتضح أن هذا المادة تعايشت مع المادة 61 من الدستور الجزائري، وأحالت إحترام المستثمر الى القوانين (العام والخاص) كاحترامه لقانون العقوبات والقانون المدني والقانون التجاري وقانون العمل وقانون البيئة... الخ، لإن منح المزايا من تخفيضات والإعفاءات وتسهيلات إدارية لا تعفيه من أية مخالفة للقوانين.

الفرع الثاني: العامل القضائي

تشكل السلطة القضائية المستقلة عاملا أساسيا في جذب المستثمرين الأجانب بالنسبة لدولة المضيفه ذلك أن حماية المستثمر هو استقرار المشاريع الاستثمارية والرهان الذي يقوم به هذا الأخير في نجاحه أو فشله كون أن الخصومات المطروحة تفصل فيها تلك السلطة التي وجب أن تكون تمارس بموضوعية وتجسيد مبدأ دولة الحق والقانون عملا بنص الفقرة الأولى من المادة 163 من الدستور الصادر في سنة 2020 على أنه: "القضاء سلطة مستقلة" (2020)، وما تليها إلى المادة 198.

ذلك أن المستثمر الأجنبي رأسماله جبان فهو لا يغامر في جو من ضعف السلطة القضائية وعدم استقلاليتها وهيمنة السلطة التنفيذية عليها أو فواعل أخرى مع كثرة الطعون ومشاكل التنفيذ، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة 163 من الدستور على أنه: "القاضي مستقل لا يخضع إلا للقانون" (2020) وتكريس نص المادة 164 من الدستور على أنه: "يحيي القضاء المجتمع وحرية، وحقوق المواطنين طبقا للدستور".

كما تمّ إحداث المحكمة الإدارية للاستئناف (درجة ثانية في القضاء الإداري) بموجب المادة 179 من التعديل الدستور لسنة 2020، وتلاها الباب الأول مكرر من الكتاب الرابع من القانون رقم 13-22، تحت عنوان " في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم الإدارية للاستئناف"، وهذا بموجب المادة 07 من نفس القانون والتي أضافت المادة 900 مكرر، التي تضمنت مختلف الإجراءات الخاصة.

كما كرسّت توجه الدولة وفتح الباب على مصراعيه باللجوء إلى القضاء البديل، بل أصبح هذا القضاء يُعرف بالقضاء الخاص وقائماً بذاته في إمكانية لجوء المستثمر إلى طرق بديلة عن قضاء الدولة تمثلت في الصلح والتحكيم التجاري.

بعبارة أخرى هو أسلوب خاص لتسوية المنازعات التي يختارها الطرفان أنفسهم لوضع حد للخلافات بينهما من دون اللجوء إلى المحاكم، ولذلك عنيت التشريعات بهذا الأمر منذ زمن بعيد فوضعت له من القواعد ما يضمن سلامة رضاء المتعاقدين به. (هروي، 2017)

وهذا ما نصت عليه المادة 12 من قانون الإستثمار على أنه: "زيادة عن أحكام المادة 11 أعلاه يخضع كل خلاف ناجم على تطبيق أحكام هذا القانون بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء إتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية المختصة، ما لم توجد إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، صادقت عليها الدولة الجزائرية، تتعلق بالمصالحة و الوساطة و التحكيم، أو إبرام إتفاق بين الوكالة المذكورة في المادة 18 أدناه التي تتصرف بإسم الدولة والمستثمر تسمح للأطراف باللجوء إلى التحكيم."

خاتمة:

يمكن القول أن مناخ الإستثمار الجذاب هو المناخ الذي يتسم بالمرونة و الحداثة والإستقرار على جميع الأصعدة والمجالات، ولا تكفي القوانين لتشجع المستثمر بل الإرادة السياسية وذهنية الإداري في تعزيز مصلحة الإقتصاد الوطني. كما أن أي نجاح للمستثمر فهو مرهون بقدرته على التفوق بدءاً من دراسة جدوى المشروع وجرأته في تخطي العقبات.

نقترح مايلي:

- _ تأسيس منتدى عالي سنوي أو منتديات إقليمية في الجزائر لترويج لفرص الإستثمار في الجزائر والإمكانيات المتاحة، والقيام بعدة إتفاقيات وشراكات.
- _ تخصيص وزارة مكلفة بالإستثمار منتدبة لدى الوزير الأول مع مفتشية في كل ولاية.
- _ تكوين المورد البشري في مجال الإستثمار ذات كفاءة واختصاص.
- تعميم الإدارة الإلكترونية والعمل على الوصول إلى التحول الرقمي.
- تفعيل دور القضاء في استبعاد المستثمرين الوهميين على غرار دور الوالي.
- معالجة الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تجسيد المشاريع الاستثمارية.
- _ توسيع الشباك الوحيد بالوكالة إلى قطاعات أخرى ذات أهمية ولها علاقة بالمشروع الإستثماري كالطاقة والأشغال العمومية والري وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

_تكريس الديمقراطية التشاركية.

-ترقية واثمين الاسثمار في الجزائر وكذا في الخارج. وجاذبية الجزائر بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج لاسيما مساعدة وتسهيل المؤسسات الناشئة والمخترعين والمبتكرين.

المراجع :

1_ النصوص القانونية:

1_ الدستور الجزائري، المؤرخ في 01 نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر سنة 2020.

2_ القانون رقم 22_18، المؤرخ في 24 جويلية 2022، الجريدة الرسمية العدد 50، المؤرخة في 28 جويلية 2022

3_ القانون رقم 22_10 ، المؤرخ في 09 جوان 2022 ، يتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية العدد 41 المؤرخة في 16 جوان 2022

4_الأمر رقم 16_09، المؤرخ في 03 أوت 2016 ، الجريدة الرسمية العدد 46، المؤرخة في 03 أوت 2016 .

5_مرسوم تنفيذي رقم 21_145، المؤرخ في 21 أفريل 2021، الذي يحدد النشاطات التي تكتسي طابعا إستراتيجيا ، الجريدة الرسمية العدد 30 المؤرخة في 22 أفريل 2021

2_ الكتب:

1_ د/ محمد دياب، دراسات الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني طبعة جديدة منقحة، الطبعة الثالثة، بيروت، سنة 2014 .

2_ د/ شيراز حميد هروي ، منازعات الإستثمار بين القضاء والتحكيم، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر، سنة 2017 .

3_ أد / على الطعني، الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة، مصر، سنة 2009 .

2_ التظاهرات العلمية :

1_ أ.د. حربي محمد موسى عريقات قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الادارية والمالية جامعة البترا الخاصة، مناخ الأستثمار في الوطن العربي، الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية / جامعة

فيلا دلفيا، نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية"، خلال الفترة 4-5/7/2007 في جامعة
فيلا دلفيا عمان /الأردن.
3_ المواقع الإلكترونية :

1_ www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

www.aps.dz/ar/economie/137972-2023-01-19-15-432_

3_ www.imf.org/ar/News/Articles/2022/11/21/pr22396-algeria-imf-staff-completes-2022-article-iv-mission-to-algeria